

للحياة، وتكون أراضيها متصلة وفق خطوط عام 1967 عاصمتها القدس الشرقية، وتعيش جنباً إلى جنب بسلام وأمن مع جميع بلدان المنطقة، بما فيها إسرائيل، ضمن مفهوم إقليمي يتبنى السلام الشامل ويستند إلى شروط وأحكام متفق عليها دولياً وإلى مبادرة السلام العربية. هذا هو المدخل الوحيد الذي يمكننا من التعامل بصورة أكثر فعالية مع التحديات والتهديدات الأخرى.

ولقد ناقشنا الوضع في لبنان كما ذكرت الوزيرة، واتفقنا على وجوب بذل كافة الجهود كي يسود السلام، والاستقرار، والأمن، والاحترام التام من جانب كافة الأطراف للعملية الدستورية والأعراف والتقاليد السياسية العميقة الجذور في لبنان لأن ذلك يُشكّل الطريق الوحيد لاستمرار المحافظة على قابلية الحياة، والاستقرار، والأمن، والسلام. ويدعم الأردن بصورة لا لبس فيها سيادة لبنان، وتلاحمه الوطني، واستقلاله، ويشدد على أهمية احترام السيادة بشكل تام وتنفيذ الالتزامات والتعهدات التي تقدم بها المجتمع الدولي إلى لبنان والعكس بالعكس.

كما ناقشنا أيضاً علاقاتنا الثنائية الممتازة وسبل توسيعها. وأطلعت الوزيرة على التقدم الذي حققته الحكومة في تنفيذ أجندة الإصلاح الشامل التي وضعها جلالة الملك عبد الله الثاني، والتي تشمل البرلمان الجديد - مجلس النواب، الذي جاء كنتيجة لانتخابات عامة حرة ونزيهة، كما شهد بذلك المراقبون الأميركيون والدوليون، الذين وُجّهت إليهم الدعوة لمراقبة الانتخابات، كما ذكرت ذلك الوزيرة.

والآن، أصبح البرلمان في موقعه الصحيح. والإصلاحات وأبعادها الاقتصادية تشكل تحديات ولها تأثيرات اجتماعية، ونحاول من جهتنا أن نفعل كل ما بوسعنا للمضي بثبات في تنفيذ أجندة الإصلاح السياسي والاقتصادي، وفي نفس الوقت تخفيف الصعوبات الاقتصادية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية دولياً الأمر الذي يؤثر على الاقتصاد الأردني. كما نستمر بثبات، وبمساعدة أصدقائنا هنا في الولايات المتحدة وفي أماكن أخرى من العالم، في تنفيذ أجندة الإصلاح الاقتصادي وفي تخفيف حدة الصعوبات الاقتصادية التي تنجم عن الوضع الاقتصادي حول العالم وفي معالجتها. ونحن، كما كنا دائماً، ملتزمون بذلك. صاحب الجلالة ملتزم بذلك، ونحن ملتزمون بمواصلة حوارنا ومشاوراتنا معكم في جميع الأوقات، أيتها السيدة الوزيرة. وشكراً جزيلاً لك.

الوزيرة كلبنتون: شكراً لك يا صديقي.

(.....)

وثيقة رقم 22 :

بيان صادر عن القوى الوطنية والإسلامية في فلسطين المحتلة سنة 1948
حول ما كشفته وثائق المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية²²

27 كانون الثاني/يناير 2011

أصدرت القوى الوطنية والإسلامية في الداخل الفلسطيني اليوم (الخميس) بياناً في أعقاب نشر وثائق المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، و"كشف المستور" في قناة الجزيرة... وجاء في البيان:

لا تنازل عن ثوابتنا الفلسطينية..

يا جماهير شعبنا...

طالعتنا فضائية "الجزيرة" مساء الأحد المنصرم وعلى مدار الأيام التي خلت بسلسلة من الوثائق المتعلقة بالمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية تتناول مواضيع في غاية الحساسية كالقدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية، وعلى رأسها المسجد الأقصى وكنيسة القيامة، واللاجئين والتنسيق الأمني والتبادل السكاني.

إن المراقب للواقع الفلسطيني وللعلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية على مستوى السلطة لم يتفاجأ من هذه الوثائق لأنَّ معظمها دار الحديث عنها أو حولها في الصحافة الإسرائيلية. بيد أن الواقع الذي تمر فيه القضية الفلسطينية، وما آلت إليه في ظل الواقع الاحتلالي الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وعبثية تعامله "الفوقى" و"القهرى" مع قضيتنا، وفي ظل التعنت الإسرائيلي الساعي لابتزاز المفاوضات الفلسطيني حتى آخر رمق منه، يحتم علينا التأكيد على الحقائق التاريخية التالية التي تتجاوز الوثائق بغض النظر عن صدقيتها أو عن طريقة عرضها، وهي أنه حتى عام النكبة "عام 1948" لم يكن هناك شيء اسمه دولة إسرائيلية، وأن هذه الدولة قامت على جزء من التراب الفلسطيني بقرارات دولية دفع شعبنا الفلسطيني ثمنها من تدمير بنيته المدنية والحضارية وآلاف الشهداء ومئات آلاف اللاجئين الذين أصبح عددهم اليوم يتجاوز خمسة ملايين لاجئ.. ثم احتلت الدولة الإسرائيلية ما تبقى من التراب الفلسطيني عام 1967 لتصبح فلسطين التاريخية كاملة خاضعة للسيطرة الإسرائيلية، ثم انسحبت بفعل المقاومة الفلسطينية من قطاع غزة عام 2005. وعليه فإنَّ الحقوق لا تزول بالتقادم وإنه "ما مات حق وراءه مطالب"!

لقد دخل المفاوضات الفلسطيني في دوامة المفاوضات مع المؤسسة الإسرائيلية، ووجدنا أنفسنا كشعب فلسطيني بين عشية وضحاها بين فكّي التنسيق الأمني وضغوطات لقمة العيش.

نحن القوى الوطنية والقومية والإسلامية في الداخل الفلسطيني وكتذكير للفلسطينيين في كل أماكن تواجدهم وكذلك كتذكير للعرب والمسلمين نؤكد على الثوابت التالية والتي تتجاوز هذه الوثائق وبغض النظر عن صدقيتها من عدمه:

1- حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم ووطنهم وبخاصة إلى منطقة الـ 48، حق غير قابل للتصرف، أو التفريط أو التنازل؛

2- إزالة المستوطنات من المناطق المحتلة عام 1967 وتقرير المصير وإقامة الدولة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشريف بما في ذلك الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة؛

3- القدس المحتلة خط أحمر غير قابل للتفاوض أو التجاوز؛

4- نحن الفلسطينيون داخل الـ 48، نرفض أي عملية تبادل مع المستوطنات الكولونيلية في الضفة الغربية، لأننا نرفض أن يتم التعامل معنا على أساس ربط تواجدهم الأصلي على أرض الآباء والأجداد مع مهاجرين مستوطنين عنوة على أرض وطننا، كذلك فإننا نرفض أن يتفاوض نيابة عنا أي طرف فلسطيني أو إسرائيلي، فعندنا قيادة وطنية مؤهلة، ممثلة بلجنة المتابعة العليا، للدفاع عن حقوقنا في هذه المرحلة التاريخية وبغض النظر عن رؤانا الاستراتيجية لقضيتنا الوطنية؛

5- أسرى الحرية الفلسطينيون من كافة مركبات شعبنا وأماكن تواجدهم، وخاصة أسرى الـ 48 والجولان والقدس، ومعهم أسرى الحرية العرب والمسلمون القابعون في سجون الاحتلال الإسرائيلي، قضيتهم قضية مقدسة لا يجوز التفريط بها أو التهاون بها أو التنازل عنها.

• إننا نعتبر الثوابت أعلاه، حقوق وطنية مقدسة وغير قابلة للتفاوض أو التنازل أو التفريط بها أو بأجزاء منها، ومن يفعل ذلك إنما هو خارج على قضية شعبه الوطنية، يطعن في المقتل وكل من تسوّل له نفسه الخروج على هذه الثوابت، عليه أن يعرف أن شعبنا سيبتأ منه ومن فعلته، وإننا واثقون أن شعبنا في القدس والشّتات والداخل كله ماضٍ في مقاومة دولة الأبرتهديد على كل الجبهات، وفي مقدمتها رفض مشروع يهودية الدولة، بكل ما تحمله من مخاطر شطب للحقوق القومية لفلسطيني الـ 48 وللجائين الفلسطينيين!

أخيراً نؤكد أن تعنت المؤسسة الإسرائيلية وجشعها الكولونيالي، ورفضها قبول التنازلات التي لم ينفي جلها المفاوضات الفلسطيني، قد جنبت شعبنا نكبة تاريخية جديدة، الأمر الذي يحتم وقف هذا النهج الخطير والتنسيق الأمني الذي يخدم الاحتلال الإسرائيلي فقط، هذه الحالة تفرض إعادة بناء م.ت.ف على أساس متفق عليه بين الفصائل الفلسطينية، ويعيد اللحمة لشعبنا الفلسطيني وقيادته الملتزمة بثوابت الحد الأدنى الواردة أعلاه.

استناداً إلى ما ورد في هذا البيان، فإن القوى الموقعة أدناه تدعوكم للمشاركة في المهرجان الخطابي الذي سيقام في باقة الغربية، يوم السبت الموافق 2011/1/29، في تمام الساعة الثانية بعد الظهر، في قاعة أفراح باقة في المنطقة الصناعية.

هلموا بجماهيركم لنرفع صرختنا المدوية ضد التفريط ومن أجل التمسك بالثوابت الوطنية....

التوقيع: الحركة الإسلامية - التجمع الوطني الديمقراطي - حركة أبناء البلد - الحزب الديمقراطي العربي - الحزب القومي العربي

وثيقة رقم 23 :

رسالة أحمد سعادات حول عملية اعتقاله ودور السلطة الفلسطينية فيها²³

28 كانون الثاني/يناير 2011

خَصَّ الرفيق أحمد سعادات أمين عام الجبهة الشعبية الأسير في سجون الاحتلال وكالة "معاً" بالرسالة التالية:

موقفي بشأن ما ورد من تفاصيل حول ظروف اعتقالي في تاريخ 02/01/15 وأن السلطة تتحمل مسؤولية اعتقالنا في سجونها، وخطيئة الموافقة على اتفاق أريحا ومن ثم اختطافنا من سجن أريحا في آذار 2006، وهذا أساساً لا ينطبق على وضعنا أو على وضعي الخاص بل هو انعكاس لسياسة التنسيق الأمني، وقبول السلطة وأجهزتها الأمنية كافة أن تلعب دور الموظف لحماية أمن إسرائيل، والأمثلة كثيرة على دفع الكثير من المناضلين حياتهم أو حريتهم ثمناً لهذه السياسة بما في ذلك عناصر مقاومة من فتح، فالمستول الأساسي عن اعتقالي كما صرحت سابقاً هو رأس السلطة المرحوم